تقارير ندوات قرطبة

المساهمة في تعزيز التعايش السلمي
بين الفاعلين السياسيين الممثلين لرؤى كونية مختلفة

تقرير ورشة عمل تقييم تجربة الترويكا

تونس، 19 مايو 2017

تحرير | صلاح الدين الجورشي

مؤسسة قرطبة بجنيف
Cordoba Foundation of Geneva - Fondation Cordoue de Genève

مرصد الباحظ

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2017

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

المساهمة في تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين الممثلين لرؤى كونية مختلفة

تقرير ورشة عمل تقييم تجربة الترويكا

تونس، 19 مايو 2017

تحرير: صلاح الدين الجورشي

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

لهذا التقرير مشتركة بين مؤسسة قرطبة بجنيف ومنتدى الجاحظ بتونس. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان:

الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر مكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف أو منتدى الجاحظ أو وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2017

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

منتدى الجاحظ

منبر فكري ثقافي يراهن على أهمية الحوار المحلي والعالمي وعلى المساهمة في دفع اتجاهات التجديد في الفكر لاكتساب وعي تاريخي يضبط استراتيجيات الامة في مواجهة التحديات وتحقيق اهدافها في المعرفة والحرية والديمقراطية والوحدة بما يمكنها من إنجاز التنمية عبر حداثة موصولة بتراثه. منتدى الجاحظ جمعية تونسية غير حكومية حصلت على الترخيص الحكومي بتاريخ 12 جوان 1990 وتم إدراجها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 77 في 2 أكتوبر 1990 وصنفت ضمن الجمعيات الثقافية بقرار من وزير الداخلية بتاريخ 23 نوفمبر 1992.

www.jahedhforum.org

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

مؤسسة قرطبة بجنيف _____ 2

منتدى الجاحظ _____ 2

برنامج شمال أفريقيا _____ 2

المحتويات _____ **3**

1. المقدمة _____ **4**

2. مبادرة 18 أكتوبر وتاريخ العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين _____ **4**

3. الترويكا: الصعود والإخفاق _____ **5**

4. عناصر القوة والضعف في التجربتين _____ **7**

5. حوصلة _____ **8**

1. المقدمة

نظم كل من منتدى الجاحظ بتونس ومؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الخارجية السويسرية ورشة عمل في تونس بتاريخ 19 مايو 2017 هي الثانية ضمن مبادرة ترمي إلى تشجيع النخب السياسية في تونس بمختلف مرجعياتها الأيديولوجية، وخاصة من ذوي الخلفية الدينية والعلمانية، على التعايش والتحاور والعمل المشترك. وإذا كانت الجولة الأولى قد خصصت للحديث عن العلاقة بين الديني والسياسي في السياق التونسي الحديث، فإن الورشة الثانية تناولت تجربتين تتجاوز أهمتهما المجال التونسي ويمكن اعتبارهما نموذجيتين في السياق العربي والإسلامي. تتعلق التجربة الأولى بما عرف بمبادرة 18 أكتوبر، والثانية تخص الائتلاف الحكومي الذي أطلق عليه تسمية " الترويكا. تمت الأولى خلال فترة حكم الرئيس بن علي، وكانت عبارة عن تشكيل جبهة معارضة ضد السلطة، في حين أن الثانية اتخذت شكل ائتلاف حكومي بين مكونات حزبية مختلفة.

تناولت الورشة أربعة محاور وهي -1) مبادرة 18 أكتوبر وتاريخ العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين؛ 2) الترويكا: الصعود والإخفاق؛ 3) عناصر القوة والضعف في مبادرة 18 أكتوبر وتجربة الترويكا؛ و4) الاغتيالات السياسية والصعود السلفي. وقد دارت النقاشات وفق قاعدة تشاتم هاوس؛ والتي تقتضي أنه حينما يعقد اجتماع فإن المشاركين يكونوا احراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن لا يجب كشف هوية او انتماء المتحدثين او اي شخص آخر من المشاركين.[1]

2. مبادرة 18 أكتوبر وتاريخ العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين

بعد ذلك تم الانتقال إلى الجلسة الأولى عن تجربة 18 أكتوبر التي انطلقت مع أواخر سنة 2005، والتي دعي للحديث عنها وتقييمها بعض الذين شاركوا في تأسيسها وإدارتها. طرح في هذه الجلسة سؤال هام: هل كانت مبادرة 18 أكتوبر لحظة تأسيسية في العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين؟ وكانت الإجابة لا، حيث أن علاقة التفاعل بين الطرفين تعود إلى سنة 1985 حين تشكلت لجنة اتصال بين مكونات المعارضة، والتي شاركت فيها حركة الاتجاه الإسلامي / النهضة حاليا. مع العلم أن المحاكمة الأولى التي تعرض لها الإسلاميون في سنة 1981 لم تؤيدها المعارضة رغم الغموض الذي كان يكتنف هذا التيار الوليد الذي لم يكن يومها معروفا في أوساط النخبة.

كما تمت الإشارة أيضا إلى محطة ثانية جمعت العلمانيين والإسلاميين في تونس، وقد حصل ذلك عند صياغة الميثاق الوطني والتوقيع عليه خلال الفترة الأولى من حكم الرئيس بن علي في سنة 1989. كما جرت محاولة لخوض الانتخابات التشريعية في نفس تلك السنة ضمن قائمة مشتركة كان يفترض أن تضم معظم الأحزاب بما فيها حركة الاتجاه الإسلامي وذلك تحت غطاء جبهة موحدة. وبناء عليه، أكد بعض المشاركين على أن هذه المحاولات كانت تدل على أنه لم يكن هناك تصور واحد في تحديد العلاقة بين الإسلاميين والقائم على الإقصاء الآلي لهم من الحياة السياسية، وإنما سجلت محاولات قامت بها أطراف عديدة كانت ترمي إلى التعاون معهم والاعتراف بهم سياسيا من قبل جزء واسع من التيارات العلمانية. ولا ينكر هؤلاء أن هناك من اشتبك مع الإسلاميين منذ اللحظة الأولى لولادتهم، وفي مقدمة هؤلاء أغلب قوى اليسار وكذلك القوميون بمختلف اتجاهاتهم وذلك بحكم خلافات سياسية سابقة حصلت في عهد حكم البعثيين أو مع عبد الناصر، لكن معظم الأحزاب الأخرى ليبرالية أو اشتراكية أقبلت على التعامل معهم ورفضت النزوع نحو إقصائهم. بل إن إحدى هذه الأطراف أكدت أن حركة الاتجاه الإسلامي هي التي اختارت فيما بعد أن تعمل بشكل منفرد.

كانت حرب الخليج الأولى أول شرخ عميق حصل بين الطرفين حين تباينت المواقف بينهما، إضافة إلى مقاطعة حركة الاتجاه الإسلامي للهيئة العليا للميثاق، وقد عمل النظام في ذلك السياق على الاستفادة من تلك الأحداث وتوظيفها من أجل عزل الإسلاميين وإخضاعهم لسياسة قمعية طويلة المدى بدون أن يحضوا بتعاطف من قبل أحزاب المعارضة. وفي هذا السياق تشكلت مبادرة 18 أكتوبر التي مهدت لها عديد الأحداث مثل تبني الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ملف المساجين السياسيين الإسلاميين، وتفاقم أزمة حرية التعبير والصحافة في البلاد.

[1] نص قاعدة تشاتم هاوس https://www.chathamhouse.org/about/chatham-house-rule/translations

نجحت مبادرة 18 أكتوبر في جمع ممثلين عن أحزاب عديدة بما في ذلك "حزب العمال الشيوعي التونسي" وحركة النهضة والتجمع الاشتراكي التقدمي (الحزب الديمقراطي التقدمي)، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة التي لعبت دورا هاما لإنجاح المبادرة. لكن إضراب الجوع الذي انطلقت منه المبادرة لم تشارك فيه جميع الأحزاب ولكنها أيدته بقوة.

كانت المبادرة سلمية، وتمحورت حول ثلاث مطالب، وهي العفو التشريعي العام، وحرية الصحافة، وممارسة حق التنظيم. لكن النقاشات التي دارت بين الشركاء أفضت إلى التفكير في المستقبل، وتوجهت نحو بناء جبهة سياسية ضد النظام. وعلى هذا الأساس، قررت الأطراف إصدار نصوص جماعية كانت بمثابة الأرضية المشتركة التي اطمأن إليها الجميع، وقرروا في ضوئها مواصلة التنسيق فيما بينهم. وتناولت هذه النصوص قضايا ثلاثة، وهي أولا الموقف من طبيعة الدولة، وثانيا حرية المعتقد، وثالثا حقوق النساء. وتعتبر هذه من بين أبرز المسائل الخلافية التي كانت تثار بين الإسلاميين والعلمانيين. وقد مثلت تلك النصوص نقطة تحول هامة في المسار الفكري والسياسي لهؤلاء الفاعلين السياسيين وخاصة بالنسبة لحركة النهضة، وهو ما جعل البعض يرى فيها مقدمة حاسمة مهدت للتوافق حول نص الدستور الجديد الذي تمت صياغته بعد الثورة، وخاصة في باب الحريات العامة.

في ضوء ما تقدم، تم إرساء هيئة 18 أكتوبر التي تولت التحدث باسم المبادرة وقيادتها إلى حين إصابتها بالضمور واندثارها. وقد ساهمت عوامل عديدة في جعل هذه التجربة لا تصمد طويلا، ومنها اختلاف المواقف من الاستحقاقات السياسية لتلك الفترة، من ذلك قرار الحزب الديمقراطي التقدمي خوض الانتخابات الرئاسية في مواجهة بن علي ورغبته في أن يجد مساندة فعلية من مكونات حركة 18 أكتوبر وهو ما لم تتجاوب معه بقية الأطراف، إلى جانب الأزمة الداخلية التي كانت تمر بها حركة النهضة خلال تلك المرحلة. وعندما اندلعت الثورة، كانت المبادرة قد تحولت إلى جزء من الماضي، حيث اختار كل طرف موقعه الجديد في ضوء التحولات الكبرى التي تمت على إثر مغادرة الرئيس بن علي السلطة والبلاد.

3. الترويكا: الصعود والإخفاق

خصصت الجلسة الثانية للحديث عن تجربة الترويكا بدء من الدوافع والأسباب التي أدت إليها، ثم التوقف عند التجربة من داخلها، وصولا إلى تقييمها وتحديد نقاط القوة والضعف. وقد شارك في هذه الجلسة الشخصيات الرئيسية التي أدارت هذه التجربة من الأحزاب الثلاثة المكونة لها أو كانت قريبة من الأحداث التي ارتبطت بها. وتم الاتفاق منذ البداية على القول بأن التجربة لم تكن معزولة عن السياق التاريخي الذي نشأت فيه، كما لم تكن مفصولة عن المقدمات الأيديولوجية والسياسية التي مهدت لها. وقد أكد حزب اسلامي أنهم كانوا على اقتناع بأن تونس لم تكن مهيأة لكي يحكمها حزب بمفرده. وأن المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد بعد الثورة تقتضي الأخذ بصيغة التشاركية في الحكم. فتوسيع قاعدة السلطة كان نابعا من اقتناع حقيقي وعميق لدى قادة الحزب بصيغة التوافق ولم يكن ما أقدموا عليه مجرد تكتيك ومناورة كما يزعم خصومهم. لكن هناك من القوى السياسية من رفضت هذا الائتلاف، وعملت على إفشال المحاولة حرصا منها على إسقاط حركة النهضة وإثبات فشلها في إدارة الحكم. وبناء عليه يعتقد أصحاب هذه الرؤية أن حركة النهضة أثبتت من خلال الترويكا بأنها تطورت، في حين ظل خصومها يراوحون مواقعهم السابقة للثورة.

ذكر أصحاب التجربة أن العوامل الأيديولوجية والعقائدية لم يكن لها أي تأثير على الائتلاف الثلاثي منذ تأسيسه إلى نهايته. وفي الجواب عن سؤال: هل فشلت الترويكا؟ يعتقد ممثل حزب اسلامي بأن التجربة لم تفشل خلافا لما يؤكده خصومهم، بل يذهب إلى أكثر من ذلك عندما أكد بأن "الترويكا لا تزال تمثل مشروع المستقبل بحجة أنها تجمع الهوية والعدالة الاجتماعية والحرية". كما اعتبر أن الحزبين الذين شاركا في الترويكا هما الحليفان الطبيعيان لحركة النهضة خلافا لحزب التجمع الدستوري المنحل أو اليسار. وأشار بالخصوص إلى أن القرارات داخل مجلس الوزراء كانت تتخذ بالأغلبية وعبر التصويت وبعيدا عن هيمنة حركة النهضة رغم كونها تتحمل المسؤولية الرئيسية في قيادة ذلك التحالف. وتم في هذا السياق انتقاد من وصفوا بكونهم حريصين على "طمس الترويكا وشيطنتها والحكم عليها بالفشل". كما قيل في سياق الدفاع عن التجربة أن فترة الترويكا كانت تمثل "ربيع الحريات في تونس" مقارنة بالمرحلة الراهنة التي انتقدوها بشدة. كذلك تم التأكيد أيضا على أن ما كان يشغل الشركاء في حكومة الترويكا هو ما ينفع التونسيين وليس خدمة العقائد الدينية"، فالبعد الأيديولوجي كان بعيدا عن مطبخ صياغة القرارات وصناعة السياسات، لكن مع ذلك هيمن الاستقطاب الثنائي على الأجواء العامة وكان له تأثير هام على تغذية المنافسة السياسية بين الأحزاب، وهي الأجواء التي ساعدت الباجي قايد السبسي ومن التف حوله من أعضاء سابقين لحزب التجمع الدستوري على التكتل واستغلال الظروف التي حفت بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

من جهته أشار أحد وزراء حزب ليبرالي شريك في الترويكا، في شهادته إلى أن الأحزاب الثلاثة التي فازت بأعلى نسبة الأصوات في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي فوجئت بسرعة إعلان زعيم الحزب الجمهوري عن وقوفه في المعارضة مما حال دون التوصل إلى اتفاق معه حول تشكيل حكومة ائتلافية واسعة. ولاحظ بأن تولي السلطة في تلك المرحلة الانتقالية الصعبة كان بمثابة العبء الثقيل. كما أقر بارتكاب خطأين في بداية التجربة كان لهما تأثير سلبي فيما بعد. تمثل الخطأ الأول في تمسك حركة النهضة بأن تكون وزارات السيادة من نصيبها. وثانيا تأخير النظر في صياغة الدستور وفي العدالة الانتقالية. واعتبر أن "الترويكا" انتهت مباشرة على إثر اغتيال شكري بلعيد، وهو الحادث الذي فاجأ الجميع وفي مقدمتهم الماسكين بالسلطة حيث كان رئيس الحكومة حمادي الجبالي يستعد قبل الاغتيال بوقت وجيز لتشكيل حكومة تكنوقراط تكون بعيدة عن الأحزاب الفائزة في الانتخابات. وكادت البلاد يومها على أبواب الانزلاق نحو الحرب الأهلية.

هذا وقد تعرض بعض المشاركين إلى بعض الاختلافات التي كانت موجودة بين أحزاب الترويكا، إذ ترى قيادة حزب ليبرالي أن من أبرز ما كان يميز حزبهم عن حركة النهضة، أن هذه الأخيرة تعتبر حركة محافظة وليست ثورية في حين أنه اعتبر توجهات حزبهم تنحدر من " مدرسة المقاومة الجذرية " التي كانت ترفع شعار " لا يصلح ولا يصلح "، وهو ما جعله يحتل المرتبة الثانية في انتخابات المجلس التأسيسي. وقد قام الحزب بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات بعرض صيغة تحالف تجمعه بحزب التكتل وكذلك حزب العمال الشيوعي التونسي لكن هذا الأخير رفض ذلك. وبناء عليه تم التوجه نحو العمل مع حركة النهضة التي بعد قيام الترويكا أشعرت حلفاؤها بأنها الأقوى وعملت على تقليص أحجامهم وأدوارهم.

كانت الخلافات الرئيسية بين مكونات الترويكا متعددة من أهمها

أولا: وجود قراءات مختلفة بين الشركاء حول تحديد طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد خلال تلك الحقبة. وبالتالي هل كانت حكومة الترويكا حكومة تأسيس بالمعنى الثوري أم حكومة تسيير لمرحلة انتقالية. كما لم يكن هناك برنامج مشترك بين أحزاب الائتلاف، إلى جانب تباين وجهات النظر حول أولويات المرحلة.

ثانيا: لم تتأسس الترويكا على برنامج مشترك، بقدر ما كانت ثمرة رغبة جماعية في خوض تجربة الحكم.

ثالثا: كان هناك اختلاف بين الأحزاب الثلاثة حول أولويات المرحلة، وهو ما تسبب في اندلاع خلافات داخل صفوف حزب المؤتمر حول كيفية تحديد علاقة الحزب بحركة النهضة، وهو ما حصل أيضا داخل هياكل حزب التكتل.

رابعا: تباينت مواقف أحزاب الائتلاف من عديد الملفات الهامة، وخاصة التعامل مع المؤسستين العسكرية والأمنية، وملف تطهير القضاء، والعلاقة بالإعلام، وتدقيق الديون، وتفعيل العدالة الانتقالية، كما حصل خلاف أيضا حول مسألة التعجيل بتنظيم الانتخابات البلدية بين من دعا إلى التعجيل بها وبين من فرض تأجيلها إلى وقت لاحق، إلى جانب مسائل عديدة تتعلق بمضامين الدستور. لكن مع أهمية هذه الخلافات، فإن احدى الأحزاب الليبرالية في الترويكا لا يزال يعتقد بأن تجربة 18 أكتوبر يمكن أن تتكرر، وأن الشراكة في إدارة السلطة لا تزال ممكنة.

خلال النقاش العام تم التأكيد على أن أحزاب الترويكا لم تمارس نقدها الذاتي، وأحجمت إلى حد الآن عن القيام بنقد تجربتها في الحكم. كما اتهمت أيضا بسكوتها عن العنف السياسي والاجتماعي الذي مارسته لجان حماية الثورة أو السلفيون ولم يتم ردعهم بوضوح عندما حاولوا إرهاب النخب. وذكر البعض في هذا السياق بأن الديمقراطية هي حماية الأقليات السياسية والفكرية والدينية، في إشارة إلى ما تعرض له فنانون ونساء غير المحجبات وغير ذلك من فئات مختلفة من عنف مورس عليهم في تلك المرحلة من أطراف منفلتة. وإذ شهد البعض بأن عناصر عديدة داخل حركة النهضة أكدت خوفها على مصير الديمقراطية في تونس، لكن الحركة لم تمارس نقدها الذاتي، ولم تعترف بأنها أخفقت في بناء الثقة مع جزء هام من النخب التونسية.

من بين مكونات الترويكا هناك من اعترف بأنها أخفقت في المحافظة على الشرعية الثورية، وهو ما فتح المجال واسعا أمام استعادة قوى النظام السابق لوجودها وفعاليتها. أما بالنسبة للشرعية الديمقراطية فقد استندت عليها الترويكا طيلة فترة حكمها لكنها لم تحسن استثمارها. ولم تنطلق منها لتفتح ملفات هامة مثل مقاومة الفساد ورموزه، ومراجعة ملف الإعلام. كما تساءل البعض عن الأسباب الحقيقية التي جعلت حركة النهضة ترفض القبول بفكرة حكومة التكنوقراط التي دعا إليها حمادي الجبالي في آخر فترة حكمه لكنها لم تجد صدى لدى قيادة الحركة التي عملت على مقاومة الفكرة وإجهاضها؟

كذلك أثيرت في المناقشة الانتهاكات التي حصلت في مجال الحريات العامة والفردية. وتم الخوض خلال الجلسة الثالثة بالخصوص في الأزمة التي حصلت بين حركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل، والتي بلغت ذروتها عندما تم الاعتداء يوم 4 ديسمبر 2013 على مقر الاتحاد، واتهمت القيادة النقابية لجان حماية الثورة وحركة النهضة بالوقوف وراء ذلك. وتعتبر هذه

الحادثة من بين الأخطاء الرئيسية التي ارتكبت خلال تلك المرحلة، وذلك بالنظر لأهمية اتحاد الشغل في التوازنات العامة بالبلاد. لكن حركة النهضة ومعها شركاؤها كانوا يعتبرون بأن الاتحاد لم يقدر ظروف البلاد ولم يأخذ بعين الاعتبار حجم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وقلة موارد الدولة وأيد النزعة المطلبية التي لم تكن الحكومة قادرة على الاستجابة لها. ومما زاد الطين بلة أن حركة النهضة طلبت من اتحاد الشغل الفصل بين النقابي والسياسي دون الأخذ بعين الاعتبار ما يعرف في تونس بالدور الوطني للحركة النقابية منذ تأسيسها.

من جهة أخرى وجدت الترويكا نفسها في مواجهة شاملة مع وسائل الإعلام وهو ما جعلها تواجه حرب استنزاف طويلة ومرهقة. إلى جانب ذلك كونها قد أخفقت في إدارة الملف الاقتصادي رغم اعتقادها بأنها قد حققت نتائج استثنائية في معدلات النمو وهو الأمر الذي رفض خصومها الإقرار به.

كما لم تتمكن الترويكا من مواجهة العامل الخارجي الذي كان له دور هام في تغذية الشكوك حول قدرة الترويكا على إدارة شؤون البلاد، خاصة بعد صعود التيار السلفي وإعلانه الحرب على الدولة وعلى السياسيين والمثقفين. فالترويكا متهمة بأنها بدل أن تواجه الإرهاب بقوة وحزم، أسهمت في تقويته، ووفرت له بسياساتها وترددها المناخ الملائم لكي يقوى وتتعاظم مخاطره وتهديداته.

هذا وقد قام الممثلون عن حزب اسلامي بالخصوص بالدفاع عن تجربة الترويكا متهمين خصومها بأنهم عملوا من انطلاقتها على معارضتها بشدة، وسعوا بكل الطرق إلى إفشالها وإسقاطها، بما في ذلك تحريض الجيش ودعوته إلى التدخل من أجل إنهائها. وذكروا بأنه كانت لديهم الشجاعة لنقد أنفسهم، لكن خصومهم كانوا يسعون إلى التخلص من النهضة بأي ثمن. وقد حصل خلاف داخل الحركة بسبب هذه المسألة بالتحديد إذ اعتبر البعض من كوادرها بأن مصلحة النهضة كانت تقتضي أن تغادر السلطة في أقرب وقت لتحمي نفسها، ومن هنا جاءت فكرة تشكيل حكومة تكنوقراط، لكن غالبية قيادة الحركة رفضت هذا الاقتراح. كما تم الاعتراف كذلك بأن الحركة تباطأت في الشروع في إصلاح قطاعي الأمن والإدارة.

كما تم الإقرار من قبل أصحاب التجربة بأنهم أضاعوا الشرعية الثورية ولم يستثمروا بشكل جيد الشرعية الديمقراطية.

4. عناصر القوة والضعف في التجربتين

مبادرة 18 أكتوبر

1. المزج بين البعدين الحقوقي والسياسي في تركيبة المبادرة مما جلب لها الدعم من المجتمعين المدني والسياسي.
2. تطوير التعاون من مستوى التنسيق التكتيكي الى مستوى الحوار العميق حول قضايا حقوقية وسياسية جوهرية على خلفية اوراق فكرية.
3. بالرغم من انتاج وثائق توافقية حول رؤية للتغيير السياسي في تونس الا أن عدم وضع خطة عمل على المدى المتوسط سبب اختلاف المواقف من الاستحقاقات السياسية لتلك الفترة، من ذلك قرار الحزب الديمقراطي التقدمي خوض الانتخابات الرئاسية في مواجهة بن علي، وهو ما لم تتجاوب معه بقية الأطراف في مبادرة 18 أكتوبر.
4. الأزمة الداخلية التي كانت تمر بها حركة النهضة خلال تلك المرحلة من حيث الموقف من نظام بن علي.

حكومة الترويكا

1. تأسس حكومة الترويكا على جزء مهم من توافقات حركة 18 أكتوبر.
2. ارتكاز الترويكا على الاطياف الثلاثة للمعارضة التونسية: الطيف الاسلامي ممثلا في حركة النهضة، الطيف اللبرالي ممثلا في حزب التكتل، وطيف المقاومة السياسية الذي رفض الانخراط في المعارضة من داخل البرلمان، ممثلا في المؤتمر من أجل الجمهورية.
3. رفض بعض القوى السياسية العلمانية وصول حركة النهضة للسلطة، وعملها على اسقاطها وإثبات فشلها في إدارة الحكم.
4. تمسك حركة النهضة بأن تكون وزارات السيادة من نصيبها أشعر شركائها وكذا المعارضة في الترويكا باستفراد النهضة بالقرار السياسي في مرحلة الانتقال السياسي الذي يقتضي التوافق.
5. وقوع انقسام بين أطراف الترويكا في مدى الارتكاز على الشرعية الثورية والانتخابية في إقرار الإصلاحات. وهو ما فتح المجال واسعا أمام استعادة قوى النظام السابق

لوجودها وفعاليتها، وجدت الترويكا نفسها على إثرها في مواجهة شاملة مع وسائل الإعلام وهو ما جعلها تواجه حرب استنزاف طويلة ومرهقة.

6. تدهور العلاقة بين حكومة الترويكا والاتحاد العام التونسي للشغل بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار لما يعرف في تونس بالدور الوطني للحركة النقابية منذ تأسيسها.

7. الترويكا متهمة بالتقصير في مواجهة الإرهاب بقوة وحزم، بل والاسهام في انتشاره بسياساتها المترددة حتى كثرت مخاطره وتهديداته.

8. حصول خلاف داخل حركة النهضة عقب اغتيال شكري بلعيد إذ اعتبر البعض من كوادرها بأن مصلحة النهضة كانت تقتضي أن تغادر السلطة وتشكل حكومة تكنوقراط، لكن غالبية قيادة الحركة رفضت هذا الاقتراح.

9. بطء الشروع في إصلاح قطاعي الأمن والإدارة، وتأخر صياغة الدستور وانفاذ العدالة الانتقالية.

5. حوصلة

أفضت الورشة إلى جملة من الخلاصات التي اتفق حولها المشاركون. ومن أهمها:

- تسلم السلطة في الظروف التي كانت تحيط بالترويكا وبالبلاد تعتبر مغامرة بل ومجازفة سياسية خطيرة نظرا لاضطراب الأوضاع وانخرام الميزانيات وارتفاع حجم المطالب لدى المواطنين.
- التأكيد على أن الحوار بين مختلف الأطراف يعتبر الصيغة الأفضل لمعالجة المسائل الخلافية وتجنب الانزلاق نحو العنف
- لم يبرز اختلاف حول مبدأ التوافق واعتبار الحكومات الائتلافية ممارسة ديمقراطية، وإنما تباينت الآراء حول تحديد طبيعة التوافقات وضرورة ألا تؤدي إلى تعطيل الديمقراطية وإلغاء مبدأ التنافس بين القوى السياسية والاجتماعية.
- اعتبار الترويكا تجربة سياسية نجحت إلى حد ما في تحقيق الاستقرار السياسي، لكنها لم توفق حسب خصومها في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وفشلت في إدارة العلاقة مع المعارضة.
- أكدت تجربة الترويكا على أن الخلافات الأيديولوجية لا تشكل عائقا أمام العمل المشترك وإقامة ائتلافات حكومية. ويمكن القول بأن هذه التجربة قد ساعدت كثيرا على توفير قدر من الخبرة في مجال الحوار والتعاون بين الإسلاميين والعلمانيين على ممارسة السلطة بشكل مدني ومؤسساتي.

أخيرا، يمكن القول بأن النقاش العام قد أكد أن سقوط الترويكا وعدم قدرتها على الاستمرار كان بدرجة هامة نتيجة أسباب موضوعية، وذلك رغم سعي بعض أطراف المعارضة لإسقاطها وإخراجها من الحكم، إلى جانب أسباب ذاتيه عديدة ومعقدة. ومن أهم هذه الأسباب الموضوعية الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به تونس، وفقدان الخبرة في ممارسة الحكم لدى الأحزاب التي حكمت، وصعود السلفية الجهادية وما رافقها من إرهاب ورغبة في إسقاط الدولة، وانهيار الأوضاع بشكل في ليبيا على إثر انهيار النظام السابق للعقيد القذافي، واحتداد الصراع بين اليسار والإسلاميين خاصة بعد اغتيال شخصيتين قياديتين في الجبهة الشعبية. وقد أدى ذلك كله إلى تعدد الخلافات بين الأحزاب الثلاثة المكونة للترويكا، واقتناعها في الأخير بضرورة حل الحكومة والقبول بنتائج الحوار الوطني الذي قاده الرباعي ولعب خلاله الاتحاد العام التونسي للشغل دور القاطرة. ومهما قيل عن هذه التجربة إلا أنها كانت سابقة مهمة في العالم العربي، حيث أكدت أن التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين أمر ممكن، وأن العلاقة بينهم يمكن أن تتجاوز حدود الاعتراف المتبادل وأن يرتق الأمر إلى حد الائتلاف السياسي والاشتراك في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وذلك بقطع النظر عن نتائج تجربة الترويكا وتداعياتها السياسية.